إجماع على ضرورة استثمارها :

الأراضي المحررة: خطط كثيرة وآمال كبيرة فهل ننجح في استغلالها ؟

حسن جبر - غزة

ماذا أعددنا للأراضي المحررة في محافظات غزة من خطط وبرامج ؟ وهل ننجح في تحويلها إلى منطقة مزدهرة بالمشاريع الحيوية الهامة ؟ وكيف نستغلها في أفضل صورة ؟ وما هو المطلوب من الجميع من أجل أن تشكل الأراضي المحررة في غزة نموذجاً ناجحاً للاستثمار الفلسطيني القادر على بناء وطن المستقبل؟

هذه الأسئلة وغيرها الكثير تزاحمت في عقول ورؤوس المسؤولين والمواطنين على حد سواء بعد أن خرجت إسرائيل من غزة تاركة خلفها مساحات واسعة من الأراضي والدفيئات الزراعية شبه المدمرة ؟

يقول مازن سنقرط وزير الاقتصاد الوطني: نعمل جاهدين من أجل وضع الأولويات لاستثمار الأراضي المحررة بشكل أمثل ودمجها مع بقية الأراضي لتكون غزة وحدة جغرافية واحدة.

وأضاف: من أجل هذا الغرض شكلت السلطة الوطنية لجنة من الوزارات المعنية كافة لوضع الأولويات لاستخدام هذه الأراضي.

ويقول الوزير سنقرط: اعتمدت اللجنة الوزارية ثلاث مناطق صناعية في محافظات غزة وشُرع في إعادة تأهيل وتطوير منطقة فلسطين الصناعية الأولى (ابرز سابقاً) لتكون منطقة صناعية مؤهلة للاستثمار واستقبال مستثمرين جدد من داخل وخارج فلسطين.

وتابع سنقرط قائلاً: بدأنا في خطوات كبيرة من توصيل المياه والكهرباء وتأهيل المكان، إلى جانب الاتصال بجهات مانحة من أجل المساعدة في تطوير المكان ليستقبل استثمارات كبيرة. وذكر سنقرط أن منطقة " نتساريم " ستستخدم من أجل تلبية احتياجات الميناء بصفتها الأقرب إليه والأكثر ملاءمةً. وقال أن هناك نية لإنشاء ٣٢٠٠ شقة سكنية ضمن مدينة الشيخ خليفة بن زايد الذي تبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتكون أول مشروع إسكاني يقام في الأراضي المحررة .

يشار إلى أن مساحة الأراضي التي كانت تحتلها المستوطنات تبلغ نحو ٢٢,٩٩٩ دونم وحسب إحصائية أصدرتها سلطة الأراضي في السلطة الوطنية الفلسطينية أن مساحة الأراضي الحكومية فيها تبلغ ٢٠,٥٧٥ دونم في حين تتوزع الأراضي الباقية إلى أراضي حكومية متعاقد عليها للغير وأراضي يملكها الأهالي وأراضي يهودية .

وطبقاً لإحصائية أخرى أصدرتها محافظة غزة فإن الأراضي المحررة تشكل ٥٠ كيلو متر مربع.

من جانبه قال وزير السياحة والآثار د. زياد البندك أن الوزارة وضعت ضمن أولويات عملها عدة خطوات من أجل استثمار الأراضي المحررة سياحياً وتأهيلها لنشاطات سياحية للزائر والمقيم.

وأكد أن الوزارة وضعت نصب عينيها فتح باب التأهيل والاستثمار السياحي أمام المستثمرين ودعوتهم لمشاركة القطاع العام جهوده لتطوير هذا القطاع الهام.

وأكد أن الوزارة صنفت أراضي واسعة في مناطق المستوطنات كمناطق سياحية وخصوصاً تلك الموازية لشاطئ البحر ومناطق الكثبان الرملية وتم إدراج ذلك ضمن المخطط الإقليمي لاستخدامات الأراضي.

وأشار إلى أن الوزارة حصرت مواقع التراث الحضاري في مناطق المستوطنات والتي يمكن أن تسهم بعد تأهيلها في تنمية السياحة في الأراضي المحررة (مواقع المستوطنات).

ومن جهته قال وكيل مساعد وزارة الزراعة محمود أبو سمرة أن وزارة الزراعة ليست لها علاقة بالأراضي التي كانت تقام عليها المستوطنات بل تقوم بالاستثمار فيها شركة الاستثمار الفلسطينية وأشار إلى أن وزارة الزراعة أعدت برنامجاً متكاملاً للتعامل مع الأراضي الزراعية التي دمرتها قوات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى مؤكداً أن المشكلة التي تواجهها الوزارة هي عدم توفر التمويل لهذه الخطط.

واقترح أبو سمرة أن يتم تقسيم الأراضي المحررة إلى وحدات زراعية من مساحة خمس دونمات وتأجيرها إلى المزارعين، الأمر الذي يعود بالفائدة على عدد أكبر من المزارعين والمواطنين.

وأشار إلى أهمية إنشاء شركة تسويق فلسطينية من أجل نقل منتجات المزارعين إلى العالم العربي والخارج وإسرائيل.

وقال باسل جابر مدير عام الشركة الفلسطينية للتطوير الاقتصادي التي تضطلع بمهام إدارة الدفيئات الزراعية والأراضي المحررة أن الشركة أعدت خطة طوارئ متكاملة تقوم على تصورات مختلفة بشأن الأراضي الزراعية المحررة وأطلق على هذا البرنامج اسم: "المشروع الوطني لإدارة وتطوير الأراضي الزراعية" والذي تقدر الفترة المبدئية له أربعة أشهر لحين الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع بموازنة تبلغ نحو ٣٣ مليون دولار أمريكي بتمويل من صندوق الاستثمار الفلسطيني.

وقال أن العمل في هذا المشروع بدأ فعلياً مشيراً إلى أن الجرافات والجرارات الزراعية، شرعت بتأهيل أراضي الدفيئات وبدأت في زراعتها اعتباراً من مطلع الشهر الجاري.

وأوضح جابر أن الشركة الفلسطينية أعدت خططاً بديلة للتعامل مع ما تعرضت له الدفيئات من أضرار إضافية خلال الأيام الأولى التي أعقب الانسحاب الإسرائيلي، حيث باشرت كافة طواقم العمل والآليات الزراعية المستخدمة بتأهيل الأرض وتجهيز الدفيئات بالبلاستيك واللوازم الزراعية المختلفة، متوقعاً إمكانية اللحاق بالموسم الزراعي وفق الخطة الموضوعة.

ونوه إلى أن الشركة أعدت قائمة متكاملة بحجم الأضرار التي لحقت بالدفيئات وآبار المياه والتمديدات الكهربائية، مؤكداً أن الطواقم الفنية قامت بتأهيل عدد كبير من آبار المياه إضافة إلى إزالة الأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء.

وأكد جابر أنه بالرغم من الأضرار الإضافية التي لحقت بالمشروع فإنه لم يحصل أي تغيير في قيمة الموازنة المرصودة لتنفيذ هذا المشروع البالغ قيمتها نحو ٣٣ مليون دولار، لافتاً إلى أن إدارة المشروع عملت على زيادة المواد الأولية التي تحتاجها متطلبات إعادة تأهيل ما تم تدميره في الأيام القليلة الماضية.

ولم يستبعد إمكانية عدم صرف هذه الموازنة، متوقعاً إنجاز هذا المشروع بكلفة أقل من الموازنة المرصودة له.

من جانبهم ينتقد المزارعون المشروع الوطني لإدارة وتطوير الأراضي والدفيئات الزراعية في المناطق المحررة ويعتبرون أنه جاء على حساب مزارعي قطاع غزة الذين تم تجريف أراضيهم. ويشعر المزارعون بالمرارة تجاه تنامي الاهتمام بالأراضي الزراعية المحررة بعيداً عن الاهتمام بأراضي المزارعين كما يقولون. وطالب المزارع إبراهيم أبو سليم وهو عضو الأمانة العامة للإتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين إلى أن يشمل المشروع الوطني للتطوير الاقتصادي كل الأراضي الفلسطينية داعياً السلطة الوطنية إلى وضع خطة شاملة لتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني وعدم اقتصار الاهتمام على استثمار أراضي الدولة.

وأشار أبو سليم إلى أن نحو ٣٦ ألف دونم من الأراضي الزراعية بحاجة إلى إعادة استصلاح بعد أن دمرها الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى والتي يملكها غالبيتها الساحقة للمزارعين غير القادرين على إعادة استصلاح الأراضي.

ولفت إلى أن استصلاح الدونم الواحد يكلف نحو ٥٠٠ دولار على أقل تقدير، مشيراً إلى أن هناك مساحات من الأراضي تزيد فيها التكلفة بسبب صعوبة الوضع بعد أن عمد الاحتلال إلى خلط مواد البناء وركام المنازل في الأرض الزراعية.

ونوه إلى أن ما يزيد عن ألفي مزارع من محافظات غزة تضرروا من الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى.

وكان المزارعون عقدوا اجتماعاً قبل أيام في مقر الأمانة العامة للفلاحين انتقدوا فيه المشروع الذي يقدر رأسماله بنحو ٣٣ مليون دولار أميركي.

وقالوا في بيان أصدروه: أن المشروع أدير من قبل مؤسسة قامت بالعمل بعيداً عن الشفافية، وبصفقات مشبوهة، مشيرين إلى أنه يوجد في قطاع غزة نحو ١٤ ألف دونم دفيئات زراعية إضافة إلى حوالي ٣٦ ألف دونم أراضي زراعية لم ينظر لها بالعناية والاهتمام.

وتساءل المزارعون: ونحن إذ نرى إن الإمكانيات تم توفيرها بسرعة مذهلة لزراعة البيوت البلاستيكية في الأراضي المحررة لم نسمع عن أي خطط أو مشاريع لتقديم الدعم للمزارعين الذين منعوا من الوصول إلى أراضيهم وإعادة تأهيلها واستصلاحها.

وأشاروا إلى أن إعادة زراعة ٤ آلاف دونم من البيوت البلاستيكية من الأراضي المحررة سوف يؤثر سلباً على الفلاحين مما قد يعرضهم إلى ترك مزارعهم، مؤكدين أن الفلاحين عانوا خلال فترة الاحتلال من سوء عملية التسويق.

وقال أبو سليم أن الفلاحين مع استثمار الإمكانات الوطنية في أي مجال، لكننا نأمل أن ينال القطاع الزراعي الخاص نفس الاهتمام الذي توليه السلطة للأراضي العامة.

من جانبه يقول عبد الكريم عاشور مدير جمعية التنمية الزراعية في قطاع وعضو الهيئة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية بضرورة عدم نسخ ما كان يفعله الاحتلال في الأراضي المحررة مؤكداً أن الاحتلال والمستوطنين استخدموا الأراضي بناءً على احتياجاتهم.

ودعا إلى عدم التعامل مع الدفيئات على أساس أنها واقع موجود ويجب الاستمرار فيه مشيراً إلى انه كان يفضل أن يتم هدم الدفيئات مثلما تم هدم منازل المستوطنين.

وقال: نحن نواجه مشكلة كبيرة في المياه وإذا تواصل استخدام المياه للدفيئات الزراعية فسنواجه خطورة ازدياد ملوحة الآبار الموجودة في الأراضي المحررة.

وطالب عاشور بالبحث عن الاحتياجات الفلسطينية والعمل وفقها مع أهمية إشراك جميع المؤسسات والجمعيات الأهلية والرسمية في دراسة ووضع البدائل المحتملة لاستخدامات الأراضي.

وقال: يجب عدم الاستعجال فهناك الكثير من الأفكار والمقترحات وهي أفكار تستحق الدراسة والتمعن

وأكد ضرورة أن تعمل الشركة التي تم إنشاؤها لغرض التعامل مع الأراضي المحررة مع الجميع خاصة صغار المزارعين الذين لحقت بهم أضراراً كبيرة خلال الانتفاضة.

"البيدر" في زيارة المواصي المحررة

الملالحة، تل ريدان، تل جنان، القرية السويدية، الشلالفة، والندى

ميرفت عوف

ستبقي منطقة "المواصي" الواقعة جنوب غرب محافظات غزة والممتدة من حدود مدينة دير البلح وحتى الحدود المصرية جنوباً على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من أهم الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها قوات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى المباركة.

من المواصي هجر أصحاب الأرض الحقيقيين وجعلها الاحتلال منطقة عسكرية مغلقة لا يمكن لأحد غير ساكنيها الذين ميزوا عن غيرهم بهويات المواصي أن يدخلوها، واليوم "المواصي" بأهلها وأرضها وزرعها عادوا إلى حياتهم ما قبل الاحتلال، لسقط رأسهم ولذكرياتهم الجميلة وتلك الأليمة أيضاً، في أرضهم التي تبلغ حوالي١١ الف دونم، عادوا لزراعة أرضهم وبناء بيوتهم المتواضعة التي لمت شملهم. على شاطئ بحرهم البالغ ١٢كيلو متر نصبوا شباك الصيد وترقبوا موسم الفر" طائر بري" ليقيموا الولائم لمن أحبوهم وغلوا على قلوبهم.

"البيدر" تجولت في منقطة الملالحة وتل ريدان وتل جنان في منطقة مواصي خان يونس، والقرية السويدية وعزبة الشلالفة والندى بمواصي رفح لتسجل في صفحاتها مقتطفات من حياة سكانها قبل وبعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

أم عمر

رغم الأمل الذي طالما راودها إلا أنها لم تتوقع أن تعود لجدران بيتها وتلامس تراب أرضها وتزرع حقولها ورودا ورياحين خلال الساعات الأولى للانسحاب، تقول أم عمر والتي هي في منتصف الستينيات من عمرها أنها لم تغمض جفون عينيها ليلة الانسحاب من القطاع، فمع تباشير الصباح الأولى هرولت إلى أرضها تعانق ترابها وركام بيتها المدمر بعدما انهالت عليه دبابات الاحتلال بالقصف متذرعةً في ذلك بأن المقاومة تطلق رصاصها وصواريخها من خلفه، ذلك أنه أقرب مكان على النقطة العسكرية هناك.

أم محمد

"سأجمع الحجارة والركام وسأعيد تشييد بيتي قصراً مثلما كان، سأزرع حوله روضة من الياسمين والريحان"

لحظات صمت تتبعها ابتسامات فرح ترتسم على أخاديد وجهها التي حفرها ظلم المحتل من نكبة ٤٨ حتى انتفاضة ٢٠٠٠، وتابعت سرد تفاصيل استقبالها لأرضها وبيتها، قالت: "أنها طارت إليهما على جناح الشوق واللهفة تقبل كل ركن في بيتها وكل ذرة تراب في أرضها"، وعن أول مشاريعها بعد هذه العودة تقول: "سأجمع الحجارة والركام وسأعيد تشييد بيتي قصراً مثلما كان، سأزرع حوله روضة من الياسمين والريحان، أما أرضي العطشى فسأرويها بنهر من دمع عيني الذي اشتاق للنظر إلى ترابها، سأزرع فيها زيتون ونخل، لن أدعها تسلب مني....

رفض أمني ينتهي !!

"حاجز المواصي" عندما تذكر هذا الاسم على مسمع سكان المواصي تتوالى صفات مختلفة يطلقها كل مواطن حسب رؤيته لهذا الحاجز الذي يتحكم بكل شيء، قبل أيام فقط كان الوضع مغاير، تجد أم تنتظر بشوق العودة إلى أطفالها، وجارتها اشتاقت لجدار بيتها رغم تصدعه، وثالث يود العودة إلى طلابه وكتبه ومدرسته، بدت المعاناة واحدة، الانتظار والحسرة، والغاية هي العودة إلى البيت والأهل والعمل، أما سبب الخروج من سجن المواصي فيتراوح بين المرض وقضاء حاجات ضرورية وأحياناً زيارة الأرحام...

يقول الشاب ياسين شراب: " أستطيع أن أؤكد أننا، نحن أهالي المواصي، أسعد الفلسطينيين بالانسحاب، بعد أن أزيح كابوس لا يطاق خلفته ممارسات القهر والإذلال التي تنتهجها قوات الاحتلال على حاجز المواصي وفي كل مكان بالمواصي". ويتحدث شراب عن حكايته الخاصة كونه واحد من أبناء المواصي فيقول: "هجرت منزلي في المواصي بعد أن خرجت منذ بداية انتفاضة الأقصى ومنعتني القوات الإسرائيلية المتمركزة هناك أن أعود إلى بيتي الكائن في المواصي لنفس الحجة المعهودة أنني "مرفوض أمنياً"، ويتابع "حاولت مراراً وتكراراً لكني فشلت في العودة فما كان مني إلا استئجار منزلاً متواضعاً في المدينة وأرسلت بطلب زوجتي وأبنائي للعيش معي وبالفعل تم ذلك لكني لم أنقطع عن أهلي فبين الحين والآخر كنت أرسل زوجتي إلى أمي وإخوتي لكي يطمئنوا عن أخبارنا واليوم والحمد لله كل هذا انتهى في الساعات الأولى للانسحاب"، يبتسم ياسين ويقول: "عدت لبيتي وأهلي ولكل حياتي الأولى.. الحمد لله... سعيدٌ جداً بذلك".

ياسين بدأ من جديد ومن بين أهله وقريته في التخطيط لمشروع مشترك مع بعض زملائه في المواصي يقضى بإنشاء مقصف متواضع على شاطئ المواصي بخانيونس والذي حرم منه الفلسطينيون لسنوات. يقول ياسين: "حلم حياتنا كأصدقاء سيتحقق قريبا إن شاء الله، وسنتمكن من إنشاء مقصف صغير على هذا الشاطئ وسأديره أنا بإذن الله ... هنا بدأت الحركة السياحة مهمة والناس سيقتربون من البحر في سكنهم وسيوفر المكان مكسباً اقتصادياً رائعاً".

تحرر الإنسان والزرع

بالقرب من أرض الجوافة كما يحب أن يسميها الأطفال اتكأ الحاج يحيي المجايدة في منتصف العقد السادس من عمره يستريح بظلها وهو يعبر المدى ببصره إلى ما يستطيع النظر إليه من أرض المواصي فرحاً وابتهاجاً بزوارها وأهلها الذين جاءوا يزورون الأحبة ويهنئونهم بالتحرير. ومع أن الجرح ما زال دامياً إلا أن الحاج يحيي لا يخفي سعادته فيقول بعد أن عدّل جلسته: "لم أعد أصدق أن انتظاري أيام على الحاجز انتهي، كنت أخرج للضرورة القصوى من بيتي وبعد أيام شاقة من الانتظار أعود". ويواصل الرجل الستيني حديثه قائلاً: "كانوا لا يرحمون كهولتنا بل يعمدون إلى إذلالنا خاصة في التفتيش حيث يأمرونا بخلع ملابسنا ورفعها عن البطن والقدمين لا يفرقون بين شاب وشيخ عجوز، يمسك بيده إحدى ثمار الجوافة الشهية ويضيف هذه الجوافة كانت ممنوعة

التتمة ص٦